مجلة آفاق اقتصادية

Āfāqiqtiṣādiyyaẗ

مجلة علمية دولية محكمة تصدر نصف سنوياً عن كلية الاقتصاد الخمس بجامعة المرقب- ليبيا
رقم الإيداع القانوني بدار الكتب الوطنية 50/2017
E-ISSN 2520-5005

استراتيجيات العلاقات التركية الثنائية مع دول القرن الإفريقي

المؤلف

أ / عزالدين مختار فكرون
e.fakrun@gmail.com
كلية الاقتصاد / جامعة المرقب- ليبيا

اقتبس هذه المقالة (APA):
فكرون، عز الدين مختار (2023)، استراتيجيات العلاقات التر كية الثنائية مع دول القرن الإفريقية، مجلة آفاق اقتصادية، 9 [18] 24-45.

Cite This Article:

استراتيجيات العلاقات التركية الثنائية مع دول القرن الإفريقي

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أحد المواضيع الهامة في الاستراتيجية التركية وتوجهاتها الجديدة، ألا وهو التوجه التركي نحو منطقة القرن الإفريقي، ويندرج هذا التوجه التركي ضمن الاستراتيجية التركية الجديدة التي تركز على الانفتاح على العالم الخارجي وتنويع الدوائر الجيوستراتيجية، ولتحقيق مكاسب استراتيجية عن طريق توظيف الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية في إطار السياسة الخارجية التركية المتعددة الأبعاد، وبالتالي انتهجت السياسة التركية في منطقة القرن الإفريقي استراتيجية التوازن والتنوع بين مواردها التنافسية، فجمعت بين الاقتصاد والأمن، وأضافت إليهما الأداة الحضارية والثقافية للتغلغل داخل هذه المنطقة ضمن منظومة إعادة التموضع التي تمليها توجهات الدولة التركية الصاعدة لتكون قوة إقليمية مؤثرة ولاعبا دولية فاعلا ومهما، وعليه اعتمدت تركيا في تحركاتها على عدد من الدول ذات الأهمية الاستراتيجية على غرار اثيوبيا، الصومال، وجيبوتي، وفي إطار سعيها لاستعادة نفوذها في المحيط الإقليمي، لجأت تركيا إلى آليات مؤسساتية أهمها المنظمات الإقليمية وفي مقدمتها الإتحاد الإفريقي الذي أعلن في سنة 2008 عن شراكته الإستراتيجية مع تركيا الأمر الذي يؤهلها لإقامة شراكات أخرى وفي مجالات حيوية، إلا أن العلاقات التركية الإفريقية تعترضها مجموعة من التحديات الداخلية التي تمس منطقة القرن الإفريقية نفسها، والتحديات الخارجية الناتجة أساسا من التنافس الإقليمي والدولي على هذه المنطقة .

الكلمات الدالة: استراتيجية العلاقات التركية؛ دول القرن الإفريقي.

Strategies for Turkish Bilateral Relations with the Countries of the Horn of Africa

Author
Azdeen Fakrun
e.fakrun@gmail.com
Faculty of Economics/ Elmergib University- Libya

Abstract:

Over the past decade, there has been a sharp increase in interest, accompanied by a more active policy of Turkey towards the regions of sub-saharan africa, especially towards horn of africa. within the broader global strategy for Turkey. Turkey has carved out a niche role through its projection of soft power, economic development and security engagement in the horn of africa. The Turkey african policy gained strength in 2005 with the start of the "opening to africa" strategy. that same year, Turkey secured the observer status at the african union. Turkey relied on forging strategic alliances with countries such as ethiopia, somalia and djibouti. Ankara knows that the horn of africa has become a vital stage for competition between global and regional powers, and believes it is crucial to secure an advantageous position in the scramble for opportunities on the economic and security fronts. This article seeks to shed light on the strategic understanding of the horn. also, the article intends to provide an explanation of the motives and strategic aim of turkey's foreign policy and an analytical presentation of key aspects of its presence in this area.

Keywords: Strategies for Turkish Relations: the Countries of the Horn of Africa

1. المقدمة

إن الإستراتيجية التركية تجاه إفريقيا بصفة عامة والقرن الإفريقي بصفة خاصة، تشير إلى مدى إدراك الجانب التركي لأهمية القارة الإفريقية لمصالحها الإستراتيجية، ومن ثم فإن كل الخطوات التي تتخذها تركيا تجاه منطقة القرن الإفريقي تهدف لإبراز دورها كفاعل دولي في هذه المنطقة الهامة جغرافيا واستراتيجيا واقتصاديا، وترسيخ وجودها في القارة أمام الأطراف الدولية والإقليمية الأخرى.

إن هذه الدراسة تركز على تحليل المصالح الإستراتيجية التركية تجاه منطقة القرن الإفريقي، التي ظهرت بشكل واضح في اهتمامها المتزايد بهذه المنطقة، من خلال تطوير علاقاتها بدول القرن الإفريقي في كافة المجالات. إذ صاغت تركيا سياسة انفتاح طموحة تجاه إفريقيا منذ نهاية التسعينات، وقامت بإبرام العديد من اتفاقيات التعاون والشراكات الإستراتيجية مع بلدان القارة وخاصة دول منطقة القرن الإفريقي، وظهر بعد ذلك جلياً في سلوك السياسة الخارجية التركية ما بعد صعود حزب العدالة والتنمية للحكم عام 2002، والزيارات التي قام بها الرئيس التركي "رجب طيب اردوغان" لدول القرن الإفريقي، إثيوبيا، إريتريا،الصومال، وجيبوتي، والتي تعكس الإستراتيجية التركية المعاصرة، المنطلقة من رؤية سياسية براغماتية امتدت جذورها لقيام الجمهورية التركية، وجسدتها في ما بعد مرجعية الحزب وأهدافه، وازدياد دور رئيسه وامتداد سلطتهما إلى مفاصل السياسة والاقتصاد بشكل عزَّز من الدور التركي على الساحة الخارجية، ليطال دولاً خارج إطار دائرة المجال الحيوي التركي إلى إفريقيا، بغية إقامة شراكات إستراتيجية معها، تحقيقا لأهداف سياستها الخارجية المتوسطة والبعيدة المدى، والتي منها محاولة بناء نفوذ سياسي في العلاقات الخارجية، والقيام بدور متميز في البيئة الدولية وخدمة المصالح العامة للدولة التركية، والتي تتوافق في مجملها مع مشروعها القومي وطموحها في إقامة علاقات تعاونية اقتصادية وسياسية وعسكرية ،وعليه فإن هذه الدراسة: تحاول معرفة طبيعة الإستراتيجية التركية تجاه منطقة القرن الإفريقي من خلال إلقاء الضوء على العلاقات التركية الإفريقية، في سياق الإلمام برؤية تركيا للدائرة الإفريقية في سياستها الخارجية بشكلٍ كلّي، وحالة التحول في السياسة الخارجية تجاه هذه المنطقة، ومن ثم تعرض توصيفا للواقع الراهن لتلك العلاقات وتقدم تحليلا للعوامل المحيطة به وأبعاده المحورية، للوصول لنتائج تتوافق مع أهداف الدراسة.

2. إشكالية الدراسة :

إن إشكالية الدراسة تكمن في التحولات الجديدة في الإستراتيجية التركية تجاه القارة الإفريقية بشكل عام ومنطقة القرن الإفريقي بشكل خاص، والتي أثرت فيها العديد من العوامل والمتغيرات، هذا التغير في الإستراتيجية التركية والجدل الذي طالها أثار سؤالاً رئيسياً مفاده هل الإستراتيجية التركية تجاه منطقة القرن الإفريقي– نابعة من إيديولوجية النظام السياسي، أم هي معبرة عن الواقعية المبنية على فكرتي النفوذ والمصالح؟ ومن هذا المنطلق يحاول الباحث تحليل العلاقات الثنائية والأبعاد الرئيسية للعلاقات التركية الإفريقية بمنطقة القرن الإفريقي.

3. فرضيات الدراسة:

من خلال الإشكالية المطروحة تم وضع الفرضيتين التاليتين:

أ. هناك علاقة بين البعد الجيوستراتيجي لمنطقة القرن الإفريقي والتحول في السياسة الخارجية التركية تجاه هذه المنطقة.

ب. ثمة عوامل داخلية وخارجية تتيح لتركيا بأن تلعب دوراً جديداً ومتميزاً في منطقة القرن الإفريقي.

4. أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تعتبر الأولى من نوعها التي تبحث في الدور الاستراتيجي التركي في منطقة القرن الإفريقي في إطار التنافس الدولي في هذه المنطقة، كما تنبع أهمية الدراسة من إنهما تسهم في تطوير العمل الأكاديمي كونها تركز على مجال مهم لدى باحثي ودارسي العلاقات الدولية وإستراتيجية الدول الصاعدة سياسيا واقتصاديا، كما تعطي هذه الدراسة رؤية شاملة للإستراتيجية التركية ودورها في منطقة القرن الإفريقي، وتحليل طبيعة التغير في التفكير الاستراتيجي السياسي التركي.

5. أهداف الدراسة :

تتجلى أهداف الدراسة في توضيح التالي :

أ. تحديد أهم المتغيرات والأهداف للإستراتيجية التركية تجاه منطقة القرن الإفريقي.

ب. إبراز دور وطبيعة الإستراتيجية التركية تجاه منطقة القرن الإفريقي.

5. منهج الدراسة :

اعتمدت الدراسة على منهجين لمعالجة موضوع الدراسة:

أولا اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة بكل أبعادها وجوانبها المختلفة وتفسيرها للوصول إلى تحليل يوضح المتغيرات الجديدة التي أثرت على الإستراتيجية التركية وتوجهاتها تجاه منطقة القرن الإفريقي، وكذلك وصف الأهمية الجيوسياسية والاقتصادية والأمنية لهذه المنطقة . ونظرا لأن هذه الدراسة تركز على منطقة القرن الإفريقي تطلب الاعتماد على منهج دراسة الحالة بغية جمع المعلومات المفصلة والشاملة للتعمق في دراسة هذه المنطقة والحصول على حقائق مسببة للتوجه الإستراتيجي التركي إلى هذه المنطقة.

المحور الأول: الإطار النظري والمفاهيمي

أولاً : الأهمية الاستراتيجية لمنقطة القرن الإفريقي

يكتسب القرن الإفريقي بعض جوانب أهميته الاستراتيجية من أهمية القارة الإفريقية ‘‘فهو يعتبر مدخلا ونقطة وثوب لوسط وجنوب القارة من ناحية الشرق، وباب الدخول أو الخروج لإفريقيا الشرقية، وعن طريقه وصل الإسلام لإفريقيا الشرقية قبل إمكانية الاتصال بها عن طريق البحر، كما أن المعاملات التجارية لتلك الجهات كانت في الماضي تتم عبر موانيه، ومن القرن الإفريقي دخل الاستعمار الغربي إلى إفريقيا الشرقية في القرن الماضي، وفي القرن العشرين أدركت الشيوعية العالمية قبل انهيارها أهمية القرن الإفريقي بالنسبة للقارة، فحظى القرن باهتمام سوفيتي كبير بدأها أولا مع الصومال 1963م وثانيا مع إثيوبيا بعد عام 1974م، وتعتبر قارة إفريقيا ذات أهمية كبيرة اقتصادية واستراتيجية إضافة إلى كونها قارة المستقبل لتأمين الغذاء للإنسان. ومع ذلك فهي أضعف القارات على الأطلاق مما أهلها لأن تكون ساحة لتسابق القوى الكبرى عليها، وهى تمتلك كثير من المواد الخام اللازمة للصناعة وتمتلك كثيراً من المعادن النفيسة وتشرف على ممرات مائية لها تأثير كبير على التجارة العالمية، إذ أن نسبة 70% من المواد الخام الاستراتيجية

التي تحتاجها الدول الأوروبية أعضاء الناتو و80% من إمدادات البترول لتلك الدول تصلها عبر الممرات البحرية الإفريقية، ويتمتع القرن الإفريقي بموقع ممتاز ساهم في التأثير على هذه الممرات سواء تلك المتجهة إلى السويس أو جنوبا إلى راس الرجاء الصالح (الطويل وأخرون، 2013: 319). وبالتالي تعتبر منطقة القرن الإفريقي ذات أهمية استراتيجية كبيرة نتيجة لموقعها الجغرافي الذى يجعلها تتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، ولقد وضحت هذه الأهمية منذ فجر التاريخ، وقد تسارعت الأحداث فيها في الفترة من 1993م- 2011م لترسم صورة جديدة قد تبدو غير مألوفة أو غير متوقعة بالنسبة للكثيرين، ولذلك فإنها تعكس لوحة مفتوحة لتطورات يصعب التنبؤ بأبعادها في المرحلة الراهنة، خاصة وأن أجواء الضعف والشك وعدم الاستقرار من سمات القرن الإفريقي.

ثانيا : الدور التركي في منطقة القرن الافريقي :

شهد الدور التركي في القرن الإفريقي تصاعدًا ملحوظًا على حساب أدوار أقليمية تقليدية راهنة في المنطقة أبرزها الدورين السعودي والإماراتي، عوضًا عن التراجع الكبير للدور المصري منذ عقود. وقد أظهرت أنقرة قدرة كبيرة على تفهم الأوضاع المختلفة في الإقليم ومقاربة دول الإقليم الأربعة (إثيوبيا، والصومال، وجيبوتي، وإريتريا) بالمقاربات المناسبة والمفهومة لدى حكومات هذه الدول في حد أقصى من معادلات الربح المتبادل. ويتضح ذلك في المقاربة الاقتصادية تجاه إثيوبيا، حيث تعد تركيا في قائمة أبرز الدول التي تقدم تدفقات استثمارية مباشرة لإثيوبيا، كما تتنوع القطاعات التي تعمل فيها الاستثمارات التركية بين زراعية وتعدينية وبنية أساسية إضافة إلى خطط إقامة منطقة صناعية خاصة. أما في حالة الصومال فقد نجحت تركيا في توطيد وجودها على الصعيدين الشعبي والرسمي بمقاربات المساعدات الإنسانية وتعزيز مساعي الحكومة المركزية في إعادة بناء الدولة، وخاصة القوات المسلحة وقطاع الأمن. وتسعى تركيا للحاق بالقوى الإقليمية والدولية والتي رسخت وجودًا عسكريًا في جيبوتي، بحث الحكومة الجيبوتية على الموافقة على إقامة قاعدة تركية، وبضغوط أو تنسيق من أديس أبابا ضمن إطار أوسع لتعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية بين إثيوبيا وتركيا (والسودان أيضًا) في مواجهة أطراف إقليمية في مقدمتها مصر التي تدعمها السعودية والإمارات.

والملاحظة الأساسية في نجاح الدور التركي –إلى حد بعيد– في القرن الإفريقي هي إتساق سياسات تركيا مع السياسات التي تنتهجها القوى الكبرى في المنطقة، وفي مقدمتها الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي، ثم مع الصين والهند بدرجة أقل. وقد عزز هذا النجاح التركي عدة عوامل أهمها توفر الآليات المناسبة مثل الشراكة والتفاهمات مع مؤسسات الإتحاد الأوروبي الدفاعية والأمنية، وتبني استراتيجيات الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب في القرن الإفريقي وخاصة في الصومال، وسخاء الدعم القطري لسياسات تركيا في المنطقة، والتعويل على دولة من دول القرن الإفريقي الكبير وهي دولة السودان في تناول ملفات عديدة، وربما في خلط الأوراق في أحيان أخرى.

كما أن دقة توقيتات ردود الفعل التركية تجاه أزمات دول القرن الإفريقي (مثلما اتضح في موجات المجاعة والجفاف) وتوظيف تركيا لمؤسسات دولية (مثل منظمة الدول الإسلامية) لخدمة سياساتها الخارجية في هذه المنطقة كان عاملًا كبيرًا في تمكين تركيا من اختصار سنوات طويلة من العمل وطرحها كبديل أمام قوى ذات وجود تاريخي في المنطقة، خاصة مع تراجع القبول الشعبي لهذه الأخيرة بين شعوب المنطقة.

ورغم تخوفات مراقبين من أن تركيا تسعى في حقيقة الأمر إلى بسط "العثمانية الجديدة" في إقليم القرن الإفريقي، واعتبار الإقليم بوابة للولوج إلى قلب إفريقيا، وما لهذه التخوفات من أسباب وجيهة (خاصة أن الجيش التركي كشف في مطلع العام الجاري عن خطط لنشر قرابة 60 ألف جندي خارج الأراضي التركية وفي أربعة قواعد عسكرية تركية بحلول

العام 2024)، فإن نجاح تركيا في استخدام "القوة الناعمة" في الإقليم كان لافتًا وجليًا في القبول الشعبي (والرسمي) لهذا الوجود التركي خاصة في الصومال وإلى حد كبير في إثيوبيا وجيبوتي. كما كان الدور التركي متسقًا تمامًا مع أهداف وسياسات المانحين الأوروبيين وسياسات حكومات دول المنطقة البينية؛ مثل اعتماد أنقرة على أديس أبابا في تنسيق سياسات الأولى تجاه جيبوتي والصومال.

المحور الثاني : استراتيجيات الوجود التركي في القرن الإفريقي.

يتشابك الدور التركي في القرن الإفريقي مع أدوار إقليمية ودولية عديدة تسعى جميعًا لضمان مصالحها والسيطرة على هذا الإقليم الهام، الذي يقع على أهم الممرات الملاحية البحرية التي تربط بين المحيط الهندي الخليج العربي والبحر الأحمر، مرورًا بقناة السويس ووصولًا إلى البحر المتوسط؛ ومن هنا فإن السمة الغالبة على منطقة القرن الإفريقي هي كونها ساحة لهذا التنافس وتهميش استدامة العلاقات الثنائية بين دول المنطقة والفاعلون الإقليميون والدوليون وتحول هذه العلاقات إلى الارتهان بدرجة عالية من المشروطية.

أولاً: السياسات العثمانية الجديدة وتعميق الوجود العسكري.

يرجع الوجود "التركي" في منطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي لقرون عديدة، وتزايد رسوخ هذا الوجود في السنوات الأخيرة وتحديدًا منذ صعود رجب طيب أردوغان في سلم المناصب التنفيذية في تركيا وتحديدًا توليه منصب رئيس الوزراء (2004-2013) ثم رئيس الجمهورية (2013 حتى الوقت الحالي). وكان ارتباط السياسة الخارجية التركية بشخص رجب أردوغان ذو الخلفية الإسلامية داعيًا إلى وصف هذه السياسة "بالعثمانية الجديدة".

وتقوم تركيا الآن ببناء صلات قوية في أنحاء القارة خاصة خلال العقد الفائت. وفي سبتمبر 2017 ازداد توسع الوجود التركي في إفريقيا بافتتاح قاعدة تدريب عسكري في الصومال، ويرى مراقبون أن هذه الخطوة تظهر اهتمام تركيا في تعزيز قوتها وتعميق التحالفات الاستراتيجية (خاصة في ضوء رؤيتها الاستراتيجية 2023 التي يتبناها الرئيس الحالي رجب أردوغان). كما تطير الخطوط الجوية التركية الآن رحلات لأكثر من 50 مدينة في أنحاء القارة الإفريقية، وتقوم شركة Yapi Merkezi التركية ببناء خط سكك حديدية يربط بين إثيوبيا وتنزانيا بقيمة بلايين الدولارات (Solomon and Hacaloglu, 2017).

وتصور تطلعات تركيا في القرن الإفريقي، حتى في إثيوبيا التي توجد بها أكثرية مسلمة لكنها مهمشة سياسيًا بالرغم من بعض الإصلاحات المظهرية، على أنها إحياء لأحلام العثمانية الجديدة التي تقوم على دوافع أيديولوجية. وبالرغم مما يراه المراقبون من توظيف الحكومة التركية لخطاب العثمانية الجديدة (وما يتضمنه من مفردات الهيمنة والسيطرة) للاستهلاك المحلي وتوظيف بعد الهوية الإسلامية في سياستها الخارجية نحو العالم العربي (ومن ضمنه الصومال وجيبوتي إلى جانب السودان مرحليًا)، فإن التفسيرات الأيديولوجية للعثمانية الجديدة والهوية الإسلامية لا تقدم تفسيرًا واقعيًا لنمو النشاط التركي في إقليم البحر الأحمر (ضد دول عربية وإسلامية)، وجنوح تركيا للعمل تحت مظلة التنسيق مع روسيا (Gurbuz, 2018).

ويأتي توجهها لكل من شرق وشمال إفريقيا أكثر من غرب وجنوب إفريقيا لاستشعار تركيا أن فرصها بشكل عام ستكون أفضل هناك تبعًا لعدة عوامل سيأتي تفصيلها في السطور القادمة ومن ضمنها أنها في المجال الأقرب إلى تركيا جغرافيا وتاريخيا. تحاول تركيا الاستفادة من الميراث التاريخي العثماني وربطه بالمعطيات الحالية، وقد تواجد العثمانيون في مناطق شمال وشرق إفريقيا على طول ساحل البحر الأحمر وأجزاء مطلَّة على خليج عدن؛ حيث استمر حكم

العثمانيين لحوالي 322 سنة في السودان، و 311 سنة في كلٍّ من الصومال وجيبوتي وإريتريا وكينيا وأجزاء من إثيوبيا (أحمد، 2010: 141).

وعلى غير الشائع لدى الأدبيات التي تتناول الوجود التركي في القرن الإفريقي على أنه جهد منفرد "لأردوغان" وسياسات العثمانية الجديدة؛ فإن الحقيقة الأهم هنا هي أن تركيا تعمل بتنسيق تام مع الدول الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة ودول بارزة بالإتحاد الأوروبي، حيث تشارك تركيا في عمليات حفظ السلام التي يرعاها الإتحاد الأوروبي (الذي يضم أهم شركاء الصومال الدوليون) في سياق السياسة الخارجية والأمنية المشتركة Common Foreign and Security Policy المتضمنة في معاهدة ماستريخت (1993). وتتسق مشاركات تركيا في مجملها مع العنصر المهم في هذه السياسة الأوروبية المعروف "بالسياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية" الذي تمت مراجعته في معاهدة أمستردام ومعاهدة نيس ثم معاهدة لشبونة قبل حوالي عشرة أعوام (2009). وتتوافق هذه السياسات الأمنية الأوروبية مع الناتو الذي يشكل حتى الآن التنظيم الدفاعي والأمني الرئيس في أوروبا، ويضم تركيا في عضويته (وتكتسب تركيا أهمية في الناتو والإتحاد الأوروبي بسبب وضعها الجيواستراتيجي الهام، وامتلاكها ثاني أكبر جيش في جيوش الناتو وخبرة الجيش التركي الكبيرة في عمليات وبعثات حفظ السلام). وترجع علاقات تركيا العسكرية مع الإتحاد الأوروبي إلى العام 1992 عندما أصبحت تركيا عضوًا مشاركًا في الإتحاد الأوروبي الغربي، وهو مكون دفاعي داخل الإتحاد الأوروبي (ويحكم الانضمام له ما عرفت بوثيقة أنقرة التي تبناها الإتحاد الأوروبي في بروكسل 2002). ويمكن للاتحاد الأوروبي الغربي استخدام إمكانيات الناتو. كما تتميز تركيا عن دول الخليج بطول تمثيلها في عمليات حفظ السلام الأممية في الصومال بقوة قوامها 300 جندي تركي قبل استقدام قوات أميصوم (أحمد، 2010: 145).

وأكدت تقارير صحفية في منتصف يناير 2018 أن مجلس الأمن الوطني التركي Turkish National Security Council قد أنجز خطة لتلبية مصالح تركيا العسكرية والتجارية من أجل دعم حلفاء تركيا. وحسب هذه التقارير فإن تركيا تنشر حوالي 3000 جندي في الصومال وتقيم قاعدة عسكرية في سواكن بالسودان قادرة على إيواء نحو 20 ألف جندي لمدة خمسة أعوام (www.middleeastmonitor.com,2018).

وبالفعل فقد بدأ توتر في الصومال بشأن ملف إعادة بناء الجيش الوطني الصومالي في منتصف أبريل الماضي بعدما أنهت الصومال والإمارات التعاون العسكري بينهما (حيث كانت الإمارات تقوم منذ العام 2014 بتدريب الجنود الصوماليين في مقديشو، وتقديم مرتبات لهم، كما أقامت الإمارات قوة لمكافحة القرصنة في بونتلاند) وبمجرد إغلاق قاعدة التدريب الإماراتية تم نهب الأسلحة منه (www.haaretz.com,2018) وارتفع الحديث عن حلول تركيا وقطر محل الإمارات في ملف تحديث وتجهيز الجيش الصومالي، وهو ما يشي بموجة جديدة من التدافع الإقليمي لعسكرة القرن الإفريقي ووصول هذه العسكرة إلى مستويات جديدة.

ثانياً: المصالح الاقتصادية.

تركز تركيا في إفريقيا – بشكل عام– على الجانب الاقتصادي حيث تسعى لتوسيع صادراتها وزيادة الاستثمار المباشر من الشركات الخاصة. كما يوجد الجانب السياسي بقوة في هذه العلاقة الاقتصادية حيث جعل أردوغان إفريقيا أحد مراكز سياسته الخارجية (Solomon and Hacaloglu, 2017). وقد تمكنت تركيا خلال العقد الماضي من الدفع باسمها في قائمة المستثمرون الكبار في إفريقيا إلى جانب الولايات المتحدة والصين وبريطانيا وفرنسا. كما تمكنت من التواجد في أغلب دول القارة بما فيها بعض الدول الأكثر مواجهة للأزمات ومن بينها الصومال. ومنذ تولى أردوغان

رئاسة وزراء تركيا في العام 2003 بدأت تركيا في البروز المتزايد في القارة الإفريقية، وقام أردوغان بأكثر من 30 زيارة لدول القارة. وخلال الخمسة عشر عامًا الماضية تضاعفت تجارة تركيا مع إفريقيا ستة أضعاف لتصل إلى 17.5 بليون دولار يتركز أغلبها في شمال إفريقيا (وخاصة مصر). وهناك الآن أكثر من 40 سفارة تركية في إفريقيا، وتطير شركة الطيران التركية رحلات لأكثر من 50 وجهة أفريقية (Turkey, 2018). كذلك نجحت الشركات التركية في استغلال الفرص التي أوجدها النشاط الديبلوماسي الجديد، حيث وصل حجة الاستثمارات في 2016 الى 6.2 مليار دولار (علام،2017).

يشمل الاستثمار التركي قطاعات عديدة كالنسيج والصناعة والأليات والبناء والكيمياويات مواد فلاحية وغذائية وفي مجال النقل. بالإضافة إلى الفرص المتاحة للشركات التركية في إفريقيا التي تشمل العديد من المجالات مثل: الموارد الطبيعية والتعدين، الزراعة،البنية التحتية، الرقمة والتكنلوجيا. وتبرز المصالح الاقتصادية في قلب أهداف تركيا الاستراتيجية في القرن الإفريقي، وأهمها دعم الصلات الاقتصادية القوية مع دول الإقليم وتمتين وضعها كشريك تجاري رئيس لها. وقد عولت أنقرة في قوتها الناعمة في القرن بقوة على ضخ استثمارات مباشرة في إثيوبيا تجاوزت بليوني دولار وغطت قطاعات عديدة، وعلى المساعدات الإنسانية في الصومال والمبادرة بمشروعات قائمة على تحسين البنية الأساسية وتطوير القدرات، وهو الأمر الذي مكن تركيا من تحقيق تقارب عسكري لافت مع الصومال، مما يعني أن تركيا سوف تؤثر بقوة على نواة مشروع إعادة بناء الدولة في الصومال "الجيش الوطني الصومالي" (Karim, 2017).

وتتركز المصالح الاقتصادية لتركيا في القرن الإفريقي في إثيوبيا، كبرى دول المنطقة. وبالرغم من عدم وجود تركيا في قائمة أهم خمسة شركاء تجاريين لإثيوبيا فإن إثيوبيا تمثل أهم وجهة استثمارية لتركيا في إفريقيا جنوب الصحراء بأكملها، ويتضح أن العلاقات التجارية بين البلدين قد تطورت بشكل متسارع منذ العام 2000 (حيث كان حجم التبادل التجاري لا يتاجوز 27 مليون دولار ليصل إلى متوسط 420 مليون دولار في السنوات الخمس الأخيرة). وتستثمر الشركات التركية (التي يتجاوز عددها 350 شركة) ما قيمته 2.3 بليون دولار في إثيوبيا من إجمالي ستة بلايين دولار تستثمرها تركيا في إقليم إفريقيا جنوب الصحراء (وهو رقم يزيد قليلًا على نصف ما تم إنفاقه من استثمارات تركية في ثلاثة دول بشمال إفريقيا هي مصر والجزائر والمغرب في العام 2016 بلغ إجمالها عشرة بلايين دولار). ويرجع الفضل في هذا التركيز إلى ما تقدمه الحكومة الإثيوبية للشركات التركية من حوافز كبيرة للاستثمار (وهو ما يتضح في النمو السريع في قائمة الشركات التركية الساعية للاستثمار في إثيوبيا)، كما تشهد الاستثمارات التركية تحولًا ملحوظًا من التركيز على الصناعة إلى قطاع الخدمات (Karim,2017).

وتعزز تركيا دورها الاقتصادي في إثيوبيا بتنسيق سياسي رفيع المستوى بهدف الاستفادة من مكانة إثيوبيا في منطقة القرن الإفريقي إلى جانب دورها في إقليم حوض النيل وشرق إفريقيا (الخماش، 2016: 73-88). كما كانت تركيا المنافس الإقليمي الأكبر في تقديم الاستثمارات للصومال، وتدير شركة تركية منذ العام 2014 ميناء مقديشو، إلى جانب استثمار شركات تركية أخرى في تشييد الطرق والمدارس والمستشفيات. ويكتسب الوجود الاقتصادي التركي في الصومال أهمية كبيرة في سياق التدافع الشرق أوسطي على الصومال المحكوم بالرغبة في السيطرة على منطقة القرن الإفريقي، بسبب قربها من طرق نقل البترول وموانئها التي تخدم إثيوبيا الحبيسة بعدد سكانها الذي يدور حول 100 مليون نسمة، وهي سوق كبيرة نسبيًا. وفي المقابل فإن الوجود الخليجي في القرن الإفريقي يهدد هذا الدور المتنامي لتركيا خاصة في الصومال وإثيوبيا. وقد علق الصومال في وسط هذه المساعي لتوسيع النفوذ التجاري والعسكري على امتداد ساحل القرن الإفريقي، خاصة أن السعودية والإمارات (صاحبة الوجود العسكري البارز في جزيرة سقطري اليمنية

بـالمحيط الهنـدي) ينظـرون بشـكل متصـاعد لسـواحل الصـومال وجيبـوتي وإريتريـا علـى أنهـا "الحـد الأمـني الغـربي (www.haaretz.com,2018)".

ثالثاً :محاربة الإرهاب.

ينظر مراقبون آخرون لمشروع تدريب آلاف الجنود الصوماليون في قاعدة التدريب التركية من منظور أن هذه الخطوة سيكون لها تأثير مباشر على مشروع حركة الشباب في الصومال، وتفنيد حجة رئيسة لها وهي أنها تعمل على مواجهة غزاة أجانب (حيث أن أغلب جنود اميصوم مسيحيون من إثيوبيا وأوغندا وبوروندي). وفي المقابل فإن تركيا تدعم بهذه الخطوة نفسها كلاعب إقليمي هام في محاربة التطرف (Solomon and Hacaloglu, 2017).

وتعد المقاربة التركية لمحاربة الإرهاب في الصومال محل قبول غربي كبير، حيث تخشى الدول الغربية من تأثير المنافسات الخليجية في الصومال على جهودها وجهود الأمم المتحدة في بناء جيش صومالي لمحاربة تنظيم الشباب، قبل انسحاب قوات الإتحاد الإفريقي في العام 2020. كما تخشى هذه الدول من أن الأزمات المتكررة بين مقديشو والسلطات الإقليمية تقيد جهود الحكومة في تقوية النظم المالية، والقيام بالمهام الأخرى لدعم إعادة بناء الدولة (www.haaretz.com,2018)".

يتحتم على تركيا أن يكون هناك توازٍ في مستويات التقدم الأمني الاستخباري مع تقدمها السياسي والاقتصادي، خاصة أن هناك دولًا كثيرة مثل إيران وإسرائيل وفرنسا لها علاقات أمنية كبيرة في القارة الإفريقية، وبالرغم من أن العمل الأمني يحاط بسرية كبيرة إلا أن هناك شعورًا بضعف الدور الأمني التركي في إفريقيا؛ ومن الشواهد على هذا مؤخرًا التفجيرات في محيط البعثة التركية في الصومال (Resul,2015: 50).

وتسعى تركيا لتكثيف تعاونها الأمني في شرق إفريقيا؛ حيث وقَّعت عدة اتفاقيات أمنية، وفي هذا السياق درَّبت أنقرة قوات أوغندية من أجل مكافحة الإرهاب، كما وقَّعت مع كينيا في إبريل/نيسان الماضي اتفاقًا لتطوير وتحديث الأمن الكيني، وكذلك فعلت أيضًا مع تنزانيا في 2015، حتى شجَّع هذا بعض الكُتَّاب الأتراك على أن يقول: إن التدريب في المجال الأمني يعد من أهم الصادرات التركية لإفريقيا، وتحاول تركيا أن تستفيد من وضعها وخبرتها الأمنية العسكرية من خلال تواجدها في الناتو، وفي هذا السياق لابد أن نشير إلى ملاحقة تركيا لنشاط جماعة فتح الله غولن التي تتهمها الحكومة بالسعي لتنفيذ انقلاب على الدولة، وقد أبدت تركيا قلقها من نشاط الجماعة في إفريقيا، وتسعى لاستمرار أعمال التنسيق مع الحكومات الإفريقية حتى تقوم بالقضاء على نفوذ الجماعة (خولي،2020).

وبنظرة أكثر عمقًا على منطقة القرن الإفريقي، يمكننا القول: إن تركيا تُولِي الصومال أهمية كبيرة من الناحية الإنسانية والتنموية، وقد أسهمت في إعادة إعماره، ولكنها أيضًا تستفيد من هذا في أبعاد أمنية واقتصادية. وقد اتخذت علاقاتها مع الصومال مفتاحًا لتقوية العلاقات مع إثيوبيا من جهة، ومن جهة أخرى لتعزيز تواجدها في مقابل النفوذ الإيراني قبالة السواحل الصومالية.وتدخل العوامل الدينية أيضًا في هذا السياق، حيث هناك أغلبية مسلمة في كل من جيبوتي والصومال استفادت منها أنقرة في لعب دور أكبر مع إثيوبيا التي تحتاج هاتين الدولتين كونها دولة حبيسة ،وفيما يتعلق بإثيوبيا فإن السياسة الخارجية التركية التي تعتمد على التأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار والدول المنافسة يُحتمل أن تُتخذ في أحد أبعادها عاملًا للضغط السياسي من خلال موضوع دعم سدِّ النهضة الإثيوبي، والذي من شأنه أن يدعم صعود إثيوبيا في ظل تراجع الدور المصري، ولكن هذا يمكن أن يُقرأ من زاوية أخرى وهي أن كلًا من تركيا و إثيوبيا دولتا منبع، وأما بالنسبة لإريتريا التي تمتلك ساحلًا على البحر الأحمر بطول 1000 كم وقرابة 140 جزيرة تسعى قوى مثل إيران وإسرائيل إلى الاستفادة منها بأكبر قدر، فإن تركيا أيضًا تحاول نسج علاقات جيدة معها

بالرغم من وجود خلافات إرتيرية-إثيوبية تقف عائقًا أمام لعب أدوار تركية أكثر فعالية، كما يحاول الأتراك تقوية علاقاتهم مع كينيا باعتبارها بوابة مهمة لشرق إفريقيا، وتستفيد تركيا خلال نشاطها في إفريقيا من خلق فرص جديدة على كل الأصعدة لتوفير مجالات للدفاع عن مصالحها وتحقيق طموحاتها في ظل بيئة إقليمية غير مستقرة، وفي هذا السياق تشير بعض المصادر إلى أن هناك اتفاقيات عسكرية بين تركيا وعدة دول إفريقية.

المحور الثالث : العلاقات التركية الثنائية مع دول القرن الإفريقي.

أولا :العلاقات التركية الإثيوبية.

بدأت العلاقات الدبلوماسية بين تركيا وإثيوبيا في العام 1896 بتبادل الوفود خلال عهد السلطان عبد الحميد الثاني والإمبراطور منليك الثاني. وعقب افتتاح أول قنصلية عامة عثمانية- تركية في هرر في العام 1912 افتتحت أول سفارة تركية في "إفريقيا جنوب الصحراء" في أديس أبابا في العام 1926. كما افتتحت إثيوبيا سفارتها في تركيا في العام 1933. وأغلقت سفارة إثيوبيا في تركيا في العام 1984 وأعيد افتتاحها في العام 2006. وكانت هناك خطوات هامة في مسار تدعيم العلاقات بين البلدين شملت الزيارات المتبادلة، وبدء رحلات الخطوط الجوية المباشرة من قبل الخطوط الجوية التركية نحو اديس أبابا منذ أبريل 2006، وإقامة أول مكتب لوكالة التنسيق والتعاون التركي في أديس أبابا في العام 2005 (وهو أول مكتب لها في إفريقيا)، ومواصلة برامج مساعدات التنمية التركية لإثيوبيا (www.mfa.gov.tr) وقد قام الرئيس التركي أردوغان بأول زيارة له لإثيوبيا في 21-23 يناير 2015 (تلتها مباشرة زيارته لجيبوتي). ورد الزيارة الرئيس الإثيوبي مولاتو ويرتو Mulatu Teshome Wirtu (وهو سفير سابق بأنقرة) في 6-10 فبراير 2017. كما استغلت تركيا فترة رئاستها لمنظمة الدول الإسلامية وبادرت بالتنبيه إلى أزمة الجفاف، والوضع الإنساني المتدهور في شرق إفريقيا، وفي القرن الإفريقي. وترأس السفير التركي أحمد يلدز Yildiz (نائب وزير الخارجية التركي) بعثة تقصي حقائق في إثيوبيا في 12 يونيو 2017 واستقبله خلالها الرئيس الإثيوبي ووزير خارجيته (www.mfa.gov.tr).

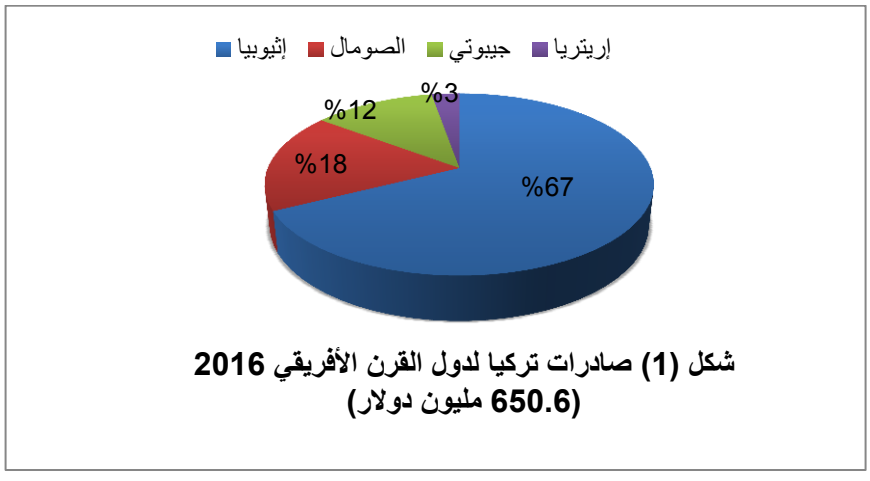

شكل (1) صادرات تركيا لدول القرن الأفريقي 2016
(650.6 مليون دولار)

وتمضي وتركيا وإثيوبيا بقوة في مسار تعميق العلاقات الاقتصادية حيث أصبحت تركيا شريكًا استراتيجيًا مع إثيوبيا خاصة في القطاع الاقتصادي، وتعملان على تقوية وتعميق التعاون من الاعتماد المتبادل اقتصاديًا من خلال توسيع التجارة والاستثمارات. وتضع الحكومة الإثيوبية أولوياتها في مقاربة تركيا على الحاجة إلى الاستثمارات في قطاعات البنية

الأساسية والتصنيع والطاقة. ولتحقيق ذلك يظهر المستثمرون الأتراك حالياً اهتمامًا بنتهاز الفرص الكبيرة المتاحة أمامهم في إثيوبيا في هذه المجالات. كما أبدى المستثمرون اهتمامًا كبيرًا بالاستثمار في قطاعات الأدوية والطاقة والأسمدة. ويعمل مستثمرون أتراك (من شركة Reyrich Plastics) على تنفيذ مشروع طاقة شمسية يصل إنتاجه من الكهرباء إلى 600 ميجاوات، وضمان 25 عامًا للحكومة الإثيوبية (بكفاءة المشروع)، على أن يتم تنفيذه على خمسة مراحل (Girma,2017). وتتم مناقشة العلاقات الاقتصادية بين البلدين في سياق اللجنة الاقتصادية المشتركة التي أسست في العام 2000 وعقدت آخر دوراتها في نهاية ديسمبر 2016 في أديس أبابا برئاسة وزير الاقتصاد التركي نهات زيبيكي Nihat Zeybecksi ووزير الصناعة الإثيوبي أحمد أبيتيو A. Abitew (www.mfa.gov.tr). وفي سبيل تحقيق مزيد من الفرص الاقتصادية في إثيوبيا تسعى تركيا لإقامة منطقة تجارة حرة هناك، وهي خطوة ماطلت فيها إثيوبيا ودفعت وزير الاقتصاد التركي نهاد زيبكجي Zeybekci إلى التأكيد – في سياق غير تاريخي بالمرة– على اتباع تركيا نموذج الفوز المتبادل win-win model، بل إن تركيا تريد أن تفوز إثيوبيا في المقام الأول لأنه "إن فازت دولة ذات ثقافة مشابهة لتركيا وتاريخ إسلامي يدعو للفخر فإننا نفوز أيضًا (Tessema,2016) "

وبنهاية العام الماضي (2017) وصل عدد الشركات التركية العاملة في إثيوبيا إلى حوالي 150 شركة ووصل عدد فرص العمل الناتجة عن استثماراتها إلى 30 ألف فرصة عمل. ويقدر إجمالي استثمارات الشركات التركية في إثيوبيا بحوالي 2.5 بليون دولار. وتحتل الشركات التجارية قمة شركات القطاع الخاصة العاملة في إثيوبيا من حيث العمالة التي تضمها. وهناك مؤشر آخر على تطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين هو تسارع حجم التبادل التجاري بين البلدين في السنوات الأخيرة (بالرغم من تراجعه في العام 2017 مقارنة بالعام الذي سبقه 2016). وقد وصلت صادرات تركيا لإثيوبيا في العام 2016 إلى 439.7 مليون دولار بينما لم تتخط واردات الأولى من الثانية 35.5 مليون دولار. ووصل حجم التجارة بين البلدين حتى الربع الأول من العام 2017 إلى 450 مليون دولار تستحوذ تركيا على النصيب الأكبر منه، مما يدفع مراقبين إثيوبيين إلى التأكيد على ضرورة أن تزيد الحكومة الإثيوبية حجم التجارة من جانبها. وتعهدت أديس أبابا وأنقرة برفع حجم التبادل التجاري بينهما من حوالي 500 مليون دولار إلى بليون دولار سنويًا (Girma,2017). وهو الأمر الذي لم يتحقق إذ تراجع حجم التجارة بين البلدين في العام 2017 ليسجل 347.8 مليون دولار خلال الفترة يناير–نوفمبر 2017 (www.mfa.gov.tr). ومن أجل تقوية العلاقات في مجال التعليم تقدم الحكومة التركية منحًا علمية للطلاب الإثيوبيين للدراسة في تركيا. وفي العام 2017 منح 460 طالب إثيوبي منحًا في العديد من الجامعات التركية (www.mfa.gov.tr).

وفيما يتعلق بالظرف السياسي والإقليمي هناك قاسم مشترك في سياسة البلدين تجاه السلام الإقليمي الذي تنشده الدولتان في منطقة القرن الإفريقي لدواعي ربما تكون متقاربة، فالسياسة الإثيوبية تعمل لسلام تحقق عبره غايات التنمية ضمن المشاريع الكبيرة التي تتطلع إليها وفي مقدمتها مشروع سد النهضة، وتركيا ما لديها من مصالح واهتمام بالقارة الإفريقية، وهي التي رفعت تمثيلها الدبلوماسي في إفريقيا مؤخرا إلى 45 سفارة وأربع قنصليات، مقارنة بعام 2003، حيث كان عدد سفاراتها 29 سفارة فقط، وتعتبر القارة الإفريقية امتدادا استراتيجيا لها فيما تسعى إليه من مكاسب سياسية. وتمثل منطقة القرن الإفريقي بالنسبة لها امتداداً حيويا ضمن حيثيات التحديات السياسية والجيوستراتيجية. وكان اهتمامها بدولة الصومال وما دفعت به من مساعدات مختلفة ،حيث قدمت تركيا ما يزيد عن 950 مليون دولار كمساعدات إنسانية، دلالة على توجه السياسة التركية الذي يجمع بين الواجب الحضاري الانساني والمصالح. ويأتي الهدف الاقتصادي المباشر (نقل خبرات الدول) في السياسة الخارجية الاثيوبية الحالية كإحدى الأولويات فقد عملت إثيوبيا، تجاه ما تنشده عبر

أفق العلاقات الدولية مهيئة كوادرها من سفراء ودبلوماسيين وفقا لخطط مستقبلية، حيث حوَّلت بعض من مسؤليها الكبار منهم وزير الخارجية الأسبق سيوم مسفن، ووزير الثقافة الأسبق محمود دريد غيدي وآخرين.. إلى سفاراتها في بلدان مختارة كالصين، وروسيا، والهند، وكوريا الجنوبية.. كسفراء مهام دبلوماسية محددة، ونسبة لأهميتها كانت الدولة التركية في مقدمة تلك الدول، حيث كان فيها رئيس جمهورية إثيوبيا الحالي الدكتور مولاتو تشومي سفيرا في تركيا بعد أن كان يشغل وزيرا .للزراعة (حامد،2016: 3). ومن ضمن الأهداف الإثيوبية المباشرة في العلاقة مع تركيا:

الاستفادة من المكانة الدولية لتركيا وما تمثله حاليا من قوة سياسية واقتصادية معتبرة، فتركيا التي حقّقت المركز 22 ضمن الاقتصاد العالمي، يمكن أن تكون سندا قويا في قضية سد النهضة الذي يشكل لإثيوبيا هدفا استراتيجيا، بجانب الاستفادة من الخبرات الاقتصادية والتكنولوجية التركية في مشروع تحول الدولة الإثيوبية إلى دولة متوسطة وهي الاستراتيجية التي تنتهجها اثيوبيا للعقدين القادمين. واعتمادها كقوة دولية صديقة في الحفاظ على ديمومة السلام الإقليمي بشرق إفريقيا، فموقع تركيا الجغرافي من أهم أسباب قوتها إذ يجعلها متصلة بأوروبا وإيران والقوقاز وبالعالم العربي الوثيق الصلة بالقرن الإفريقي. ومواجهة الإرهاب الذي جمع سياسة البلدين على ضرورة تطهير المنطقة منه، فضلا عن قضايا إقليمية ودولية متعددة كالهجرة غير القانونية، وقضية اختلال المناخ وتلوث البيئة، وقضايا الحروب الأهلية بالقارة الإفريقية، ..الخ أكثر ما يوثق العلاقات الاثيوبية– التركية الإرث التاريخي لكليهما كحضارات إنسانية قديمة تدفع بماضيها وحاضرها كحافز تعاون واحترام متبادل (حامد،2016: 3).

ثانياً: العلاقات التركية الصومالية.

تتمتع تركيا والصومال بعلاقات تاريخية وثقافية وثيقة. وتسارعت وتيرة العلاقات الوثيقة عقب زيارة رئيس الوزراء التركي حينذاك رجب أردوغان للصومال في أغسطس 2011 وسط المجاعة القاتلة التي كانت تضرب الصومال، وأسهم الدعم التركي السخي في ذلك الوقت في إحداث نقطة تحول حقيقية (على المستويين الشعبي والرسمي) بين البلدين. وتلت هذه الزيارة حملة شعبية في تركيا لدعم الشعب الصومالي نجحت في تحصيل 500 مليون ليرة تركية (300 مليون دولار) لهذا الغرض. وفي الفترة التالية بدأت القطاعات العامة والخاصة والأهلية التركية بالمشاركة الواسعة في دعم الصومال. وقد تجاوزت مساعدات التنمية الإنسانية والفنية التركية للصومال حاجز 400 مليون دولار حتى الآن .(www.mfa.gov.tr)

كما تواصل الحكومة التركية بمساعدة شركات تركية كبيرة، ودعمت جهود إعادة البناء وتوسعت في تقديم المنح العلمية، وترميم المستشفيات، واستضافة المؤتمرات الدولية حول الصومال، والتي أسهمت جميعًا بشكل إيجابي في تطوير الصومال، وحظيت بتقدير دولي ودبلوماسي. وبالنسبة لبعض الأطراف داخل الصومال وخارجه فإنه أصبح ينظر لتركيا الآن على أنها شريك لا يمكن الاستغناء عنه. ويمكن القول أن نجاح تركيا في الصومال يقوم على عوامل هامة منها:

1- المقاربة في حد ذاتها، إذ كانت أغلب التدخلات في الصومال متعددة الجنسيات من خلال اللاعبين الدوليين والإقليميين مثل الأمم المتحدة. وعلى النقيض من هذه السياسات كانت المقاربة التركية تقوم على البعد الأحادي، وبتنسيق رفيع المستوى مع وكالة التنسيق والتعاون التركية. وبهذا فإن جهود الشركات والحكومة وأطقم الإغاثة الإنسانية التركية لم تتداخل بل كانت تتم بفاعلية كبيرة.

2- الجدة، يرى كثيرون أن تركيا تملك ماضي عثماني وهوية إسلامية تعد من المتغيرات الرئيسة التي تبرر وتسوغ تدخل تركيا في الصومال. لكن هذه التأكيدات تتجاهل أو تقلل من شأن أحد سمات تركيا الرئيسة كقوة ناشئة، وهي افتقارها الواضح لماضي استعماري تقليدي دمر القارة الإفريقية (حتى وجودها على أطراف المملكة الحبشية

اعتبر في جوهره وجودًا مصريًا- إنجليزيًا). تمثل مقاربة تركيا الحالية نحو الصومال أول ارتباط قوي لتركيا بالقارة الإفريقية بما يتناقض بقوة مع الولايات المتحدة وفرنسا وروسيا والصين وغيرها من الدول التي كان لها إرث استعماري أو من بقايا الحرب الباردة.

3- ويتمثل العامل الثالث في المجازفة. إذ أن الصومال مسرح لآلاف التجارب بتمويل من مجموعة كبيرة من المنظمات الدولية والدول. وتميز الدور التركي بالنجاح في مجالات كثيرة فشل فيها آخرون. وتطلب النجاح التركي في ذلك قدرة على المجازفة. وبالفعل فقد كان المنطق الاقتصادي للمجازفة بين الشركات التركية كبير للغاية في ضوء التجارب التي خاضتها في بيئات صعبة مثل العراق وليبيا.

4- القوة الناعمة. فقد وظفت تركيا مجموعة من مقاربات القوة الناعمة. وتشمل الدعم الدبلوماسي للصومال، والرحلات المباشرة على الخطوط الجوية التركية من مقديشو لأسطنبول. كما أدت هذه المقاربات لابراجماتية لتحقيق الشركات التركية لعائدات مالية كبيرة وعقود هامة للغاية (Cannon,2018) غير أنه من اللافت انتقال تركيا من التوجه الإنساني بالأساس إلى التوجه الذي يأخذ في حسبانه الجوانب السياسية والأمنية للبلاد (Cannon,2018).

وبالفعل فقد تم إنجاز العديد من المشروعات التركية في مجالات مثل الصحة، والتعليم، والخدمات البلدية، والبنية الأساسية. منها مستشفى بسعة 200 سرير في مقديشو (افتتح في يناير 2015) مزودة بفريق طبي تركي من المقرر أن ينهي عمله في العام 2020 ثم تسليم المستشفى بالكامل للسلطات الصومالية. كما دشنت وكالة التنسيق والتعاون الدولي التركية (تيكا) العديد من المشروعات في جميع أقاليم الصومال في مجالات التعليم والصحة والزراعة والبنية الأساسية وإدارة المياه. ويدير الهلال الأحمر التركي معسكرًا في مقديشو لإيواء المشردين بسعة 20 ألف فرد بمعايير متطورة حظيت بتقدير المجتمع الدولي، ويقدم وجبات ساخنة لعدد 15 ألف صومالي في دور الأيتام والمستشفيات (www.mfa.gov.tr).

ولا يشكل الجانب الاقتصادي الدافع الأول المحرك لتركيا في الصومال حيث أن حجم التجارة بينهما ضئيل للغاية (وصل الميزان التجاري بين البلدين في العام 2015 إلى نحو 70.6 مليون دولار كلها واردات صومالية من تركيا مثلت 3.3% فقط من إجمالي واردات الصومال، حيث لا يتجاوز هذا الإجمالي نسبة 2.7% من الميزان التجاري للصومال مع بقية دول العالم مجتمعة في العام 2015 والذي بلغ 2.66 بليون دولار (Somalia 2015).

وارتفع منحنى العلاقات بين البلدين بعد تفجيرات 14 أكتوبر في مقديشو، ومسارعة أنقرة بمساعدات آنية كبيرة شملت نقل المصابين إلى تركيا للعلاج، وتلا هذه المقاربة زيارة لافتة لرئيس وزراء الصومال حسن علي خيري لأنقرة ومقابلة نظيره التركي بن علي يلدريم وتصريحه المعبر "إن مساعدة تركيا سوف تكتب في كتب تاريخنا ولن ننسى أبدًا ذلك (Solomon and Hacaloglu, 2017)" وفي العام 2016 بلغت واردات الصومال من تركيا 115 مليون دولار (تمثل 10% من إجمالي واردات الصومال البالغة 1.16 بليون دولار)، وتعد تركيا خامس أكبر مصدر للصومال بعد الإمارات (532 مليون دولار)، والهند (501 مليون دولار)، والصين (391 مليون دولار)، وعمان (175 مليون دولار) (Somalia, 2015).

وتركز تركيا (وتدعمها قطر التي أكد أحد مسئوليها أنها قدمت 385 مليون دولار كمساعدات للصومال في مجالات البنية الأساسية والتعليم والإغاثة، وترى أن سياسة الإمارات في عقد صفقات مباشرة مع حكومات الولايات يحجم دور الحكومة المركزية) استثماراتها في مقديشو، وعلى دعم الرئيس محمد عبد الله محمد، والذي ينظر إليه على أنه

موالٍ للدوحة عقب تمكنه من الفوز بالانتخابات الرئاسية 2017 بفضل الدعم القطري الكبير، وبالرغم من دعم الإمارات والسعودية لمنافسيه، ومنهم الرئيس السابق محمود شيخ (2018www.haaretz.com).

ورغم ما حظيت به المقاربة التركية في الصومال من ترحيب كبير داخل الصومال وخارجه؛ فإن هناك اتهامات بالفساد والرشوة في قلب هذه المقاربة، كما أثار افتتاح تركيا لقاعدة التدريب العسكرية في مقديشو مخاوف في إقليم القرن الإفريقي (سواء التقليدي أم الكبير). خاصة في ضوء رغبة تركيا الراسخة في الحصول على الاعتراف الدولي بها كقوة صاعدة وعضو في مجموعة G20. وفي رأي مراقبين كثر فإن الوجود التركي في الصومال يتعلق بالأساس بمسألة النفوذ والمكانة. ويكمل المال والمساعدات المقدمة – التي يتم تقديمها مباشرة لكبار المعنيين في الحكومة الفيدرالية – نفوذ تركيا لدى القائمين على العمل السياسي من رجال العشائر مما يوفر لأنقره نفوذًا وسلطة لدى مقديشو، وهو ما اتضح في تخويل تركيا بالتحكم في إدارة ميناء ومطار مقديشو (Cannon,2018).

وقد رحبت الحكومة الصومالية بالتعاون التركي، حيث قام وزير الدفاع الصومالي "عبد القادر علي ديني" بشكر تركيا لدعم الصومال، في حين رأت "حركة الشباب المجاهدين" أن التواجد التركي يضعف من نشاطاتها، وهذا ما يجعل القاعدة العسكرية التركية هدفا لهجمات الجماعة المعارضة، كما ترى الدول المنافسة في المنطقة أن إنشاء هذه القاعدة يكرس الوجود العسكري التركي، في أهم البقاع الإستراتيجية في إفريقيا، مما أثار مخاوفها وقلقها، وهو ما يفسر زيارة وزير الخارجية الأمريكي السابق جون كيري للصومال، وحرص الرئيس الأمريكي السابق "بارك أوباما" على لقاء الرئيس الصومالي السابق في كينيا في شهر جويلية 2015، في حين نظمت بريطانيا للعديد من المؤتمرات الدولية لدعم الصومال، وذلك لتذكير تركيا بأن مصالح بريطانيا في القرن الإفريقي دائمة، وبالنسبة لإيران، فقد حرصت على افتتاح سفارة في مقديشيو وإقامة المشروعات الخيرية والاستثمارية ومراكز التدريب المهني بالصومال، والحصول على تسهيلات عسكرية في الإقليم، وتوثيق العلاقات مع اريتريا (مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 2018: 12).

ثالثاً: العلاقات التركية الجيبوتية.

قامت العلاقات الدبلوماسية بين تركيا وجيبوتي في العام 1977. وتطورت العلاقات بينهما في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية. وافتتحت السفارتين التركية والجيبوتية في البلدين في العامين 2012 و2013. وأسهمت الزيارات رفيعة المستوى في تحسين العلاقات الثنائية في العديد من المجالات. وقام الرئيس التركي رجب أردوغان بزيارة هامة لجيبوتي (23-25 يناير 2015)، ومن جانبه قام الرئيس الجيبوتي إسماعيل عمر جوليه بزيارة لتركيا في 19-20 ديسمبر 2017 (www.mfa.gov.tr).

تعد جيبوتي مفترق طرق استراتيجي في القرن الإفريقي، وذلك لوقوعها في الجزء الشمالي الشرقي من القرن الإفريقي عند التقاء البحر الأحمر بخليج عدن، وتحدها اريتيريا شمالا، واثيوبيا في الغرب والجنوب الغربي، ومع الصومال جنوبا، وتطل شواطئها على الشمال الغربي من اريتيريا، حيث يبلغ طولها حوالي 370 كم، كما يطلع على مضيق باب المندب الواقع على الرأس الجنوبي الغربي لليمن، ونتيجة لهذا الموقع الهام لتركيا تسعى من خلاله لجعله بوابة تجارية لاستثماراتها في اثيوبيا.

وفي اطار تعزيز الشراكة الجيبوتية التركية وقع الطرفان منذ عام 2018 عدة اتفاقيات في مجالات الطاقة والتعليم والاستثمار والصحة بحيث تجاوزت الصادرات التركية إلى جيبوتي خلال الخمس سنوات الأخيرة (2010-2015) 100 مليون دولار، كما تسعى تركيا إلى أن تبلغ الصادرات حوالي 150 مليون دولار عام 2020 بحيث تهدف إلى تحويل جيبوتي مرتكزا لصادراتها وارداتها من القارة الإفريقية عبر انشاء منطقة التجارة الحرة فيها، حيث اتفقتا على انشاء

منطقة اقتصادية خاصة بينهما تمكن الشركات التركية من تبادل الصناعات مع جيبوتي والتي تعتبر نقطة الدخول إلى المنطقة، وهذا ما ساعدها في إجراء العديد من الاستثمارات في مرافق الموانئ والسكك الحديدية والطرق السريعة لربط المنطقة بكاملها، إذ خصصت جيبوتي لتركيا منطقة تجارة حرة تغطي مساحة قدرها 5 ملايين متر مربع، وذلك في مسعى منها لتسهيل نقل البضائع التركية إلى القارة السمراء، وبوجود هذه المنطقة تتمكن تركيا من تصدير المواد الخام والصناعات المتعلقة بالمنتجات الزراعية والأدوات المنزلية الكهربائية بسهولة إلى شرق إفريقيا وستؤمن المنطقة وصول المنتجات التركية إلى 200 مليون مستهلك وقد تمت المصادقة على هذه الاتفاقية في نوفمبر 2015.

مع تخطي الاستثمارات التركية بجيبوتي حاجز 300 مليون دولار تسعى تركيا لزيادة حجم التبادل التجاري إلى حوالي 150 مليون دولار مستقبلا، وترتكز الصادرات التركية أيضا حول الملابس والمواد الغذائية والسيارات وقطع غيار الآلات وغيرها (حمودة،2021) وتمكنت تركيا من تكثيف علاقتها مع دول القرن الإفريقي بشكل عام وجيبوتي على وجه الخصوص، في ظل تراجع الأدوار الغربية؛ نظرًا لربط هذه المجتمعات أي تواجد دولي بالاستعمار، وهو ما أدى إلى تقبل مشاريع من خارج هذه القوى الدولية المستعمرة، وكذلك تراجع التوغل الإسرائيلي في جيبوتي والصومال لعدم القدرة على التأثير عليهما نتيجة لاختلاف الهوية الدينية، وهذا ما استغلته تركيا لدعم التقارب بينهما، بالإضافة إلى استغلال محاولات إيران لفرض التبشير على دول الصومال وجيبوتي وإريتريا لطردها تمامًا خارج الدول المذكورة في محاولة منها للحفاظ على علاقتها مع دول الخليج العربي (حمودة،2021).

يرجع اهتمام تركيا بتطوير علاقتها الاقتصادية مع جيبوتي في الوقت الذي تتطور فيه علاقتها مع إثيوبيا بشكل متوازي إلى الرغبة في تحقيق تكامل أفريقي لهذين المسارين، حيث ارتباط جيبوتي بالبحر الأحمر وقناة السويس، وما يتحكمان به فيما يتعلق بالتجارة الخارجية، ووقوع البحر الأحمر عند منطقة التقاء ثلاث قارات يجعل الدول العظمى تتنافس في السيطرة عليها لتتمكن من تأمين مصالحها السياسية والاقتصادية والعسكرية، بالإضافة إلى أنها ضمن منطقة القرن الإفريقي، مما يمثل ذلك بعدًا استراتيجيا هاما من واقع السيطرة على الممرات المائية الجيبوتية كما إنها مدخل هام لإفريقيا من جهة الشرق.

وقد وصلت صادرات تركيا لجيبوتي في العام 2016 إلى نحو 78 مليون دولار، بينما وصلت واردات تركيا من جيبوتي إلى 114 مليون دولار. وفي الفترة يناير- نوفمبر 2017 بلغ إجمالي حجم التبادل التجاري الثنائي بين البلدين إلى 91.8 مليون دولار، وهو ما يمثل تراجعًا يقترب من 100% من إجمالي حجم التجاري بين البلدين في العام 2016. وتتمثل أهم صادرات تركيا لجيبوتي في الحديد والصلب ومنتجات الحبوب والسلع الغذائية والمعادن والأجهزة والمعدات الكهربائية. بينما تتمثل أهم صادرات جيبوتي لتركيا في الجلود والمنتجات المعدنية والدهانات (www.mfa.gov.tr).

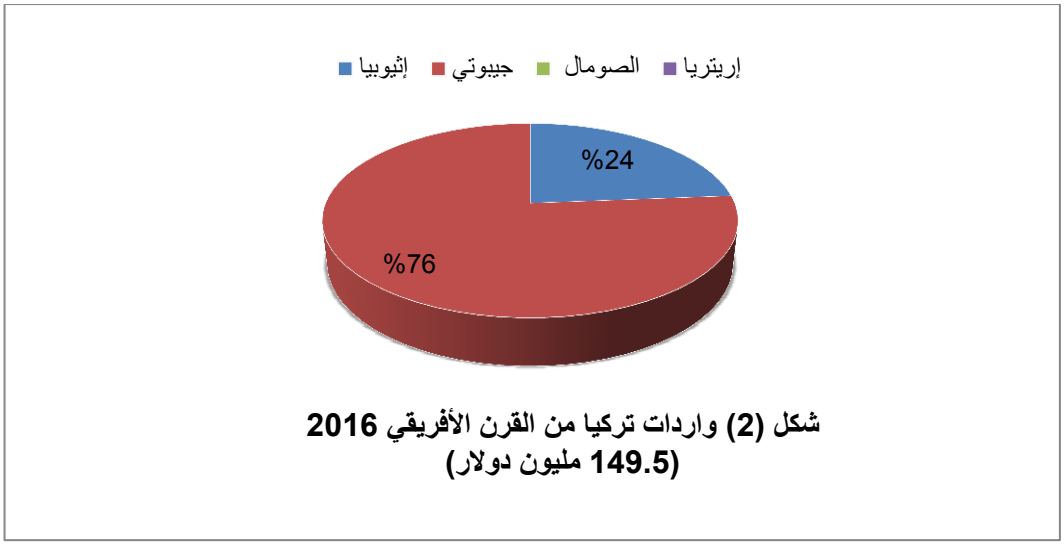

شكل (2) واردات تركيا من القرن الأفريقي 2016
(149.5 مليون دولار)

وتنشط شركات التشييد التركية في جيبوتي ووصل حجم المشروعات التي تعمل فيها في جيبوتي إلى 130 مليون دولار. وتسير الخطوط الجوية التركية رحلة يوميًا إلى جيبوتي. وكانت تركيا وجيبوتي قد اتفقتا في العام 2014 على إقامة منطقة اقتصادية خاصة SEZ والتي يجري العمل على إنجازها حاليًا. كما تخصص الحكومة التركية منحًا علمية لطلبة الجامعات والدراسات العليا وصلت في العام 2017-2018 إلى 19 منحة علمية (www.mfa.gov.tr).

وفي إطار تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين وتوطيدها شهدت جيبوتي زيارة الرئيس التركي عام 2015 بتوقيع سبع (07) اتفاقيات تعاون منها اتفاقية مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الجيبوتية، واتفاقية أخرى تنص على التعاون المشترك في مجال الشباب والرياضية، اتفاقية التعاون المشترك لتدريب الشرطة الجيبوتية، اتفاقية تعاون أمني، اتفاقية التدريب العسكري والتقني والعلمي، أيضا اتفاقية بحرية بين البلدين وبذلك ارتفع عدد الشركات التركية في جيبوتي إلى 18 شركة بعدما كان اثنتين فقط عام 2015، كما وقعت تركيا اتفاقية تمويل بقيمة 11 مليون يورو في 2015 لتنفيذ مشروع بناء سد "ويعا" من قبل مهندسين أتراك إذ يهدف هذا المشروع إلى حماية سكان العاصمة من الفيضانات المتكررة، وأيضا للاستفادة منه في الزراعة والري، بالإضافة إلى توقيع وزارة الغابات والمياه التركية ووزارة الثروة الحيوية والسمكية في جيبوتي اتفاقية حول تعزيز علاقات الصداقة والتعاون الثنائي في مجال المياه، حيث اتفق الطرفان على انشاء سد على نهر "أصولي" في العاصمة جيبوتي، والتي يسكنها 75% من سكان البلاد، وقد تم البدء في هذا السد عام 2017، والذي يبلغ ارتفاعه 71 متر بطاقة تخزين تقدر ب 14 مليون متر مكعب، كما أنشأت تركيا قاعدة عسكرية عام 2017 بجيبوتي تعد الثانية بإفريقيا، وعلى ذلك أعلن سفير جيبوتي لدى أنقرة "أدم حسين عبد الله"، إن بلاده تولي أهمية بالغة لتوطيد علاقاتها العسكرية مع تركيا مؤكدا أن جيبوتي ترحب بإقامة قاعدة عسكرية تركية على أراضيها، وكان الرئيس الجيبوتي "إسماعيل عمر غيلي"، قام بزيارة رسمية إلى تركيا عام 2018 جرى خلالها توقيع الدولتين على عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم، تشمل مجالات الاقتصاد، التجارة، الاستثمار، الإسكان والطاقة، الزراعة، التعليم والصحة، إضافة إلى التعاون الأمني والعسكري (www.qiraatafrican.com ,2020).

رابعاً :العلاقات التركية الأريتريا.

تعود العلاقات الدبلوماسية بين تركيا وإريتريا (التي كانت تشكل أغلب ولاية الحبش في ظل الدولة العثمانية) إلى العام 1993. ولم تفتتح السفارة التركية في أسمرا إلا في نوفمبر 2013 (أي بعد مرور أكثر من عشرين عامًا على قيام

العلاقات الدبلوماسية)، بينما تقوم السفارة الإريترية في الدوحة برعاية المصالح الإرتيرية في تركيا. ولا تملك إريتريا لليوم قنصلية فخرية في تركيا. وظلت العلاقات السياسية بين البلدين في حدها الأدنى. وبلغ حجم التبادل التجاري السنوي بين البلدين في العام 2016 نحو 17.9 مليون دولار لتأتي إريتريا في مؤخرة دول القرن الإفريقي من حيث العلاقات الاقتصادية مع تركيا (www.mfa.gov.tr).

ثالثًا– السياق الإقليمي للوجود التركي في القرن الإفريقي.

يحتل القرن الإفريقي أهمية استراتيجية كبيرة في الخريطة العالمية، وقد بادرت العديد من دول الشرق الأوسط بالمقاربة السياسية والأمنية تجاه دول القرن الإفريقي، وفي مقدمتها تركيا والإمارات. وكان لمحاولات البلدان لتعزيز موطئ قدم لها في الإقليم نظرللأهمية السياسية وحظوظ حلفاءهما المحليين. كما أن التعقيدات في الديناميات الجيوسياسية في إقليم القرن قد زادت تعقيدًا بسبب الانقسام السياسي بين قطر والسعودية والإمارات والبحرين ومصر خاصة في ضوء تمتع دول القرن بعلاقات طيبة مع قطر واجبارها على اتخاذ موقف واضح من الجانبين (Karim, 2017).

وقد اجتذب الصومال وبقية دول القرن الإفريقي اهتمام تركيا بسبب أهمية إقليم القرن الإفريقي والبحر الأحمر المتزايدة والنزاع الدولي على المصالح فيه. وكانت تركيا نشيطة للغاية في الصومال من خلال التعاون الوثيق والمباشر مع الحكومة الفيدرالية. وقد تحولت مقاربة الإغاثة الإنسانية لتركيا في القرن الإفريقي بالتدريج إلى ارتباط استراتيجي واضح وتحقيق لمعادلة الفوز المتبادل. فقد تم تشييد الطرق والمدارس والمستشفيات، وفي الوقت نفسه أصبح طريق خطوط الطيران التركية إلى مقديشو من أحد أكثر الرحلات ربحية لها (www.middleeasteye.net, 2020).

ويعد الوجود التركي في الصومال في حد ذاته أحد أهم التطورات الجيوسياسية الإقليمية في العقد الماضي (وخاصة منذ العام 2011)؛ ويرجح عدد كبير من المراقبين الدوافع الاقتصادية التركية واتخاذ الصومال قاعدة انطلاق لسوق شرق إفريقيا، بما يتفق مع حقيقة كون تركيا دولة متوسطة الحجم مهتمة بالتجارة أكثر من استخراج الموارد. كما يؤكد مراقبون على أن مقاربة تركيا للصومال جعلت منها لاعبًا إقليميًا يختلف عن القوى الغربية التقليدية، وكذلك عن القوى الإقليمية الناشئة (Cannon,2018).

وكان الدعم القوي الذي قدمته تركيا للصومال منذ المجاعة الخطيرة في العام 2011 قد دشن بداية تحول تركيا لفاعل لا يمكن الاستغناء عنه بالنسبة للصومال، وبداية للوجود النافذ في منطقة الرقن الإفريقي. كما شكل فوز شركات تركية بعقود لتشغيل ميناء ومطار مقديشو ضربة للمنافسين الإقليميين لاسيما الإمارات. وقد تضاعفت أهمية تركيا في الصومال بافتتاح الأولى أكبر قاعدة عسكرية لها خارج أراضيها في مقديشو كقاعدة لتدريب قوات الأمن الصومالية. وقد أثر هذا الوجود التركي في الصومال، إلى جانب العلاقات الوثيقة للحكومة الصومالية الحالية مع قطر، على موقف الصومال في الأزمة الخليجية. وقد اختار الصومال الحياد وعرض الوساطة بين الطرفين في الوقت الذي رفضت فيه حكومة الصومال منحة سعودية بقيمة 80 مليون دولار (تردد أنها كانت محاولة من الرياض لدفع مقديشو باتجاه قطع العلاقات مع قطر). ولم يمض الصومال في حالة العلاقات الودية مع الجانبية دون مشاكل خاصة مع السعودية والإمارات. وأظهرت الرياض سخطها إزاء مقديشو في الاستقبال الفاتر للدبلوماسيين الصوماليين المختلفين، بينما اختارت الإمارت مقاربة أكثر وضوحًا باستدعاء سفيرها من مقديشو. وبشكل عام فإنه يمكن القول أنه بينما كانت السياسات التركية في القرن الإفريقي تقوم على زيادة قوتها الناعمة وتطوير شراكات من خلال المساعدات الإنسانية فإن الإمارات وحلفاؤها اتبعوا مقاربة أمنية بالأساس (Karim, 2017).

وعند طرف السواحل الشمالية للقرن الإفريقي تنفي تركيا نواياها تحويل جزيرة سواكن إلى قاعدة عسكرية. وعلى سبيل المثال فقد أكد نائب رئيس الوزراء التركي هاكان تشاوش أوغلو في فبراير الماضي (في تصريحات أقرب للهزل) أن الاتفاق التركي السوداني بخصوص سواكن قاصر على إعادة بناء الميناء البالي منذ العهد العثماني، وبناء ميناء بحري في سواكن وتحويل سواكن "لمركز جذب". وفند "ادعاءات" إقامة قاعدة بحرية تركية في سواكن بأن فريقًا من 20 فرد من وكالة تنمية تركية قد زار الجزيرة، وأكد أن "جزيرة سواكن لا يمكن استخدامها للأغراض العسكرية بسبب موقعها." وعلى النقيض من هذه التصريحات فإن موقع سواكن تحديدًا هو الذي يثير مخاوف مصر ودول الخليج وحلفاؤها في القرن الإفريقي من الوجود التركي في البحر الأحمر، وخاصة إريتريا (أقرب الدول لميناء سواكن السوداني). وتخشى الدول العربية من تجدد "الأطماع العثمانية" لتركيا في المنطقة، واعتبرت اتفاق تركيا مع السودان خطوة فيذ توسيع تركيا نفوذها في الإقليم (ahvalnews.com,2020). لكن هناك انتقادات للدور التركي في القرن الإفريقي وخاصة في الصومال. وجاء قدر كبير من هذه الانتقادات من منظمات دولية غير حكومية وجماعات الدفاع عن الشفافية التي أكدت أن تورط تركيا في الصومال قد حظي بتيسير كبير من خلال العقود الصومالية غير التنافسية التي منحت من قبل الحكومة الصومالية. وعقب توصيات لمستشارين بدأت الحكومة في مقديشو في مراجعة بعض هذه العقود (Kenyon, 2020).

الخاتمة

من خلال ما تم عرضه في المحاور السابقة تخلص الدراسة إلى أن تركيا اليوم ومنذ وصول حزب العدالة والبناء للسلطة أواخر سنة 2002 عكفت على تفعيل الأبعاد والوسائل السياسية والدبلوماسية لاسترجاع واستحداث علاقات جيدة مع دول القارة الإفريقية بشكل عام ودول منطقة القرن الإفريقي بشكل خاص، بل تعدتهما إلى أبعاد أخرى اقتصادية من خلال مشاريع مشتركة تستفيد منها جميع الأطراف، أو ابعاد أخرى إنسانية سعى من خلالها الأتراك إلى مساعدة هذه الدول في إيجاد حلول لقضاياهم ومشاكلهم الرئيسية، وهي مشكلة التنمية بالأساس الأول، وذلك من خلال تنظيم مشاريع تطوعية هدفها تلبية الحاجات الأساسية للمواطن الإفريقي، الذي يفتقد لأبسط ضروريات الحياة، خاصة في دول القرن الإفريقي، وهذا العامل كان سببا في اطمئنان الأفارقة للمشاريع التركية في بلدانهم، بل ضل العديد منهم على غرار الحكومة الصومالية يصرح بأن يكون لتركيا دورا أمنيا داخل دولهم وعلى حدودها، وبالتالي فإن أهمية منطقة القرن الإفريقي في الاستراتيجية التركية اعتمدت على الروابط السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والثقافية وحتى العسكرية ، حيث ركزت تركيا على أدوات القوة الناعمة في البداية من أسلوب دبلوماسي ثقافي وديني للتغلغل داخل المنطقة، وهو ما حققته من خلال تشريفها في المنضمات الدولية والقارية والفرعية كالإتحاد الإفريقي وبنك التنمية الإفريقي ومنضمة غرب وشرق إفريقيا، إضافة إلى ترأسها القمم الإفريقية الثلاث لسنوات 2008-2014-2017، وعليه فقد حصلت تركيا على صفة الشريك الاستراتيجي للقارة السمراء ماحفزها على استعمال القوة الصلبة لاسيما في مجال الاستثمار، لذلك استثمرت تركيا اقتصاديا وانفتحت دبلوماسيا وثقافيا وأثرت اجتماعياً ووجلت عسكرياً، فوجدت البديل الاستراتيجي المناسب لها في القارة الإفريقية عموما ومنطقة القرن الإفريقي خصوصا، إلى جانب أن لدى تركيا حوالي 15 ألف وثيقة تاريخية تخص القارة الإفريقية في الأرشيف العثماني بإمكان الدارسين ترجمتها والاعتماد عليها في البحوث، ودراسة التاريخ المشترك بين تركيا وإفريقيا، ويبقى في الواقع أن استراتيجية

تركيا في إفريقيا تقع ضمن منظومة إعادة التموقع التي تمليها توجهات الدولة التركية الصاعدة والمنفتحة لتكون قوة إقليمية مؤثرة، ولاعبا دوليا فاعلا لاسيما في منطقتي القرن الإفريقي والبحر الأحمر.

النتائج

– نستنتج من هذه الدراسة أن المفاهيم الجديدة التي ارتكزت عليها السياسة الخارجية التركية بعد سنة 2002، ساهمت في بلورة دور تركيا في الساحة الدولية، وأصبح دورها مؤثراً وفعالاً في محيطها الإقليمي وأيضا ضمن التفاعلات الدولية.

– إن سياسة الانفتاح التركية الجديدة على القارة الإفريقية عموما ومنطقة القرن الإفريقي خصوصا صاحبة الإمكانيات والموارد المهمة ساهم في تعميق العلاقات بين الطرفين، من خلال تحقيق مكاسب مشتركة، حيث حققت تركيا مكاسب مربحة، واستفادة الدول الإفريقية من مساعدات إنسانية وإقامة المشاريع البنيوية التنموية.

– ساهمت المساعدات الإنمائية والإنسانية التركية لإفريقيا في تطوير العلاقات الأمنية بينهما، حيث نفذت تركيا سياسة أمنية متعددة الأبعاد تجاه القرن الإفريقي بواسطة جهات فاعلة، ووكلاء، ومؤسسات غير حكومية، ودوائر الأعمال والمؤسسات الحكومية على غرار وكالة TIKA والتي لعبت دورا مهما في دعم أهداف السياسة الخارجية التركية تجاه القارة الإفريقية، من خلال قدرتها على التواجد في معظم الأقطار الإفريقية، وخصوصا التي تعاني مشاكل تنموية أساسية، ويمكن فهم هذا التوجّه في إطار رغبة القيادة التركية في إيجاد موطئ قدم لها بين الأطراف الدولية المتصارعة على موارد ومقدرات إفريقيا، ولكن بمنظور مختلف أساسُه مساعدة الأفارقة أولا، ثم البحث عن الإستثمارات وتعميق التجارة البينية، والإستفادة من السوق الإفريقية ثانيا، والنتائج المتوصل إليها تثبت إلى حد كبير فعالية السياسة التركية، وهو ما أبرزته مخرجات قمة تركيا – إفريقيا الثانية في 2014 والمنعقدة في مدينة مالابو بغينيا الإستوائية، والتي عبّرت عن إشادة أفريقية بأدوار تركيا في القارة

المصادر والمراجع

أولاً: المرجع العربية

1 . الطويل، أماني (**2013**) "**العرب والقرن الإفريقي جدلية الجوار والانتماء**"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة – قطر.

2. حامد، هاشم علي (**2016**)، **العلاقات الإثيوبية التركية: الواقع والآفاق**، المعهد المصري للدراسات – الاستراتيجية والدولية.

3. حمودة، فاطمة محمد (2021) – **مسار تطور العلاقات التركية الجيبوتية**– المركز الديمقراطي العربي–على الرابط: www.democraticac.de/65387 بتاريخ: 2021/10/24

4. مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، (2018) " **أمن منطقة البحر الأحمر**"، دورية مسارات.

5. داود أوغلو، أحمد،(**2010**)، **العمق الاستراتيجي مركز** الجزيرة للدراسات، بيروت.

6. الخماشي، رنا عبد العزيز (2016)،" **النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية 2002**،" المستقبل العربي، العدد. 442.

7. مصطفى شفيق علام، " **التغلغل الناعم: إفريقيا في الإستراتيجية التركية ... المحددات والسياقات والتحديات**"، قراءات إفريقية، 2017/06/08، : https://www.qiraatafrican.com/home/new ، تاريخ تصفح الموقع (2022/11/15

8 . خولي، معمر فيصل (2020)، **السياسة الخارجية التركية تجاه إفريقيا**، مركز الروابط للبحوث.

9. الأخبار – **جيبوتي ترحب بإقامة قاعدة تركية على أراضيها – قراءات افريقية** – على الرابط: www.qiraatafrican.com/home/new 2022./10/24 بتاريخ: 27/

ثانيا المراجع الاجنبية:

10. Salem Solomon and Hilmi Hacaloglu, Trade, Politics, Religion Draw Turkey to Sub-Saharan Africa, Voice of America, November 7, 2017 6 https://www.voanews.com/a/trade-politics-religion-turkey-sub-saharan- . africa/4105203.html

11. Mustafa Gurbuz, Turkey's Challenge to Arab Interests in the Horn of - Africa, Arab Center Washington DC, February 22, 2018

12. Turkey to deploy 60,000 soldiers in bases abroad, including in Qatar, - Middle East Monitor, January 18, 2018 https://www.middleeastmonitor.com/20180118-turkey-to-deploy-60000- soldiers-in- /bases-abroad-including-in-qatar

13. Peter Kenyon, Turkey Is Quietly Building Its Presence In Africa, NPR - Parallels, March 8, 2018 https://www.npr.org/sections/parallels/2018/03/08/590934127/turkey-is- quietly- building-its-presence-in-africa

14. Umer Karim, How Turkey and UAE's Involvement in the Horn of - Africa is Changing the Region, EA Worldview, December 11, 2017

http://eaworldview.com/2017/12/turkey-uae-involvement-horn-africa- changing-region/

15. Zelalem Girma, Ethiopia: Turkish Investments Roaring in Ethiopia, the Ethiopian Herald, March 31, 2017

http://www.ethpress.gov.et/herald/index.php/technology/item/8109-turkish- investments-roaring-in-ethiopia

16.Tosun, Resul, Afrika'da ne işimiz var?!, STAR Gazetesi, 3-2-2015 - http://haber.star.com.tr/yazar/afrikada-ne-isimiz-var/yazi-996739

17. Why Saudi Arabia, Qatar and Turkey Are Battling Over Somalia, Haaretz, May 3, 2018 https://www.haaretz.com/middle-east-news/somalia- the-latest-saudi-arabia-qatar-battl eground-1.6051936

18. How Turkey and UAE's Involvement in the Horn of Africa is Umer Karim 7Changing the Region, EA Worldview, December 11, 201 http://eaworldview.com/2017/12/turkey-uae-involvement-horn-africa-changing-region/

19. Turkey's rivalry with the UAE in Somalia is raising Mustafa Salama tensions in the Red Sea, Middle East eye, April 12, 2020 http://www.middleeasteye.net/columns/how-turkey-uae-rivalry-raising-tensions-red-sea-921144879

20. Relations Between Turkey and Eritrea, republic of Turkey, ministry of Foreign Affairs, http://www.mfa.gov.tr/relatio ns-between-turkey-and-eritrea.en.mfa

21. Seleshi Tessema, Ethiopia, Turkey sign 5 cooperation agreements, Anadolu Agency, December 28, 2016 https://aa.com.tr/en/africa/ethiopia-turkey-sign-5-cooperation-agreements -/715920

22. Brendon J. Cannon, Turkey's foray into Somalia is a huge success, but - there are risks, Mail & Guardian, February 5, 2018

https://mg.co.za/article/2018-02-05-turkeys-foray-into-somalia-is-a-huge-success-but-there-are-risks

23. Turkey denies plan to turn Red Sea island into base, Ahval, February 21, _2020 https://ahvalnews.com/turkey-sudan/turkey-denies-plan-turn-red-sea-island-base#